ان شاء فعل وان شاء ترك نزل منزلة الاختياري فيكون في حكمها
وانها لما ترتب عليها امور اختيارية جعلت في حكمه فالمراد ما كان
اختياريا بنفسه او اثره وههنا تنبيه وهو ان ما تقرر من اشتراط
الاختيار انما هو بالنظر للحقيقة اما المجاز فلا كما يصرح به كلام الزمخشري
حيث قال ومن المجاز حمدت الارض رضيت سكناها والوعا يتحامدون
الكلا وجاورته فما حمدت جواره وافعاله حميدة وهذا طعام ليست
عنده محمدة اي لا يحمد اكله الثالث وهو من يتحقق منه الحمد وشرطه
ان يكون معظما بثنائه للمحمود في ساير اقواله وجميع افعاله ظاهرا
وباطنا بان يقصد به انشا التعظيم على جهة التعميم فلو اقترن
بما دل عليه الوصف بالكمال من التعظيم والعظمة من جميع الوجوه
الا جهة واحدة فاقترن منها بتحقير او استهزاء او تهكم كما لو
صدر بفعل الكل الجوارح مع مخالفة جارحة واحدة لم يكن حمدا
لان التعظيم الظاهري والباطني انما يتحقق تفاديهما باعتبار
قيد زايد هو اعتبار العموم في الافراد واذا كان بعض افراده صارفا
عن التعظيم لم يظهر من حاله التعظيم فلا يتحقق التعظيم كذا حققه
صدر الافاضل وايد بان التعظيم والتحقير من شخص واحد في ان
واحد لا يجتمعان وان فرض اجتماعهما لم يتبادر منه الا التحقير
فكانه نص في التحقير محمل المحتمل عليه والتحقير في القبح والذم اتم
واشد من التعظيم في الحسن والكمال الا ترى ان ادنى ما يوهم
الاستهزا او التهكم يوجب الذم والعقوبة وقلما يترتب على
صريح التعظيم ما يناسبه اذا قيل لكن لا يلزم اعتقاد اتصاف المحمود
بالجميل المذكور عند المحققين بل الشرط عدم اقترانه بشوب تحقير
فدخل الوصف بما قطع بانتفائه كما مر قاله الدواني ولا يناقض توصيه
الشريف لاشتراط التعظيم بانه اذا عري عن مطابقة الاعتقاد
لم يكن حمدا بل سخرية لانه اراد بالاعتقاد لازمه وهو انشاء
التعظيم لا معناه الحقيقي فان الحمد قد يكون انشائيا ولا معنى
لمطابقة الاعتقاد فيه لان ما لا يتعلق به الاعتقاد لا يوصف

حقيقة

حقيقة بمطابقة الاعتقاد اذ المتبادر من مطابقة الاعتقاد الاتحاد في الايجاب
والسلب او ما يستلزمه او يؤول اليه وذا لا يوجد الا في القضايا ولذلك
لا تسمع من احد من اهل الاصطلاح ان التصور يطابق الاعتقاد بل لو قال
احد ان تصور مفهوم نحو اضرب يطابق الاعتقاد نسبه اهل العرف الخاص
لما يكره وحمل المطابقة على هذا المعنى اقرب من التزام اتصاف التصورات
بالمطابقة واللامطابقة اذ ليس في هذا المعنى الا ذكر الملزوم وارادة اللازم
مع ان اهل العرف العام قد يطلقون الاعتقاد بهذا المعنى يقال فلان له
اعتقاد في فلان ويراد مثل ذلك ولا بعد فيه لان الناس يعدون الوصف
بالجميل المعلوم الانتفا اذا كان كذلك مدحا وحمدا كالقصايد المشتملة
على وصف الممدوح بما هو محقق الانتفا الى هنا كلام الدواني قال واما
الجواب بان الواصف يعتقد اتصاف الممدوح بما ذكر وبانهم ارادوا به معاني
مجازية واعتقدوا اتصاف المنعوت بها فيرده ان الاول خلاف البديهة
والثاني خلاف الواقع انتهى واعترضه صدر الافاضل بان الاول لو كان
خلاف البديهة لم يقصد العقلا افادته ولم يكن اللفظ مستعملا في معناه
الحقيقي والثاني لو كان خلاف الواقع لما كان الكلام مستعملا في معناه
المجازي فيلزم ان لا يكون الكلام المذكور حقيقة ولا مجازا انتهى واجابه
الدواني بما نصه هذا السيد الفاضل لم يتذكر انه لا يلزم من عدم اعتقاده
مدلول الكلام ان لا يكون الكلام مستعملا فيه فان الاخبار التي مضمونها
خلاف اعتقاد المتكلم كقول السني المخفي حاله عن المعتزلي العبد خالق
لافعاله الاختيارية مستعملا في معنى الحقيقي مع انه لا يعتقده بل جميع
الاكاذيب التي يعتقدها اهلها كذلك ثم انه حمل قوله والاول خلاف
البديهة على ان مضمون تلك الاخبار خلاف البديهة وفرع عليه انه يلزمه
ان لا يقصد العقلا افادته ويرد عليه منع الملازمة فان الاكاذيب
التي يعتمدها المتكلم العاقل قد تخالف البديهة مع قصد المتكلم افادتها
لغرض من الاغراض كتغليط المخاطب او تبكيته او امتحانه او التخييل
فلا يلزم ان يكون ذلك الكلام حقيقة ولا مجازا كما توهمه والاخبار قد
يقصد بها افادة التخييل كما في القضايا الشعرية انتهى الرابع المحمود

Copyright © King Saud University